لمشبهة لها مشبهة ومجسمة حتى سموا جميع المثبتة للصفات
مشبهة ومجسمة وحشوية وغثاء وغثراء ونحو ذلك بحسب ما
ظنوه لازما لهم لكن اذا عرف ان صاحب القول لا يلتزم هذه اللوازم
لم يجز نسبتها اليه على انها قول له سواء كانت لازمة في نفس الامر
او غير لازمة بل ان كانت لازمة مع فساد دل على فساد قوله
وعلى هذا فالنزاع من هؤلاء وهؤلاء في تماثل الاجسام وقد
بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع وبين الكلام على جميع
حججهم والثاني ان مسمى الجسم في اصطلاحهم قد تنازعوا
فيه هو هل من اخر امنفردة او من الهيولى والصورة او لا مركبا
لا من هذا ولا من هذا واذا امركبا فهل هو جزآن او ستة او ثمانية
او اجزاء او ستة عشر جزءا او اثنان وثلاثون هذا كله مما تنازع
فيه هؤلاء فمثبتو التركيب المتنازع فيه في الجسم يقولون لا وليك
انه لازم لكم اذا قلتم هو جسم واولئك ينفون هذا اللزوم
وقد يكون في المجسمة من يقول انه جسم مركب من الجواهر
المنفردة وينازعهم في امتناع مثل هذا التركيب علة ويقول
لا حجة لكم على نفي ذلك الا ما اثبتموه من الادلة على كون الاجسام
محدثة او ممكنة وكلها ادلة باطلة كما قد بسط في موضعه وبينهم
نزاع في امور اخرى ينازعهم فيها من لا يقول هو جسم مثل
كونه فوق العالم او كونه ذا قدر او كونه متصفا بصفات قائمة
به فالنفاة يقولون هذه لا تقوم الا بجسم واولئك قد ينازعهم
في هذا او بعضه وينازعونهم في انتفاء هذا المعنى لذا سموه

جسما

جسما فهم ينازعون اما في التلازم واما في انتفاء اللازم اذا تبين
ان هذه الامور كلها ترجع الى هذه الامور الثلاثة فان الحجج الثمانية
التي ذكرها الآمدي اربعة على نفي الجوهر واربعة مختصة بالجسم الاولى قوله لو كان جوهرا كالجواهر فاما ان يكون واجبا
لذاته واما ان لا يكون فان كان واجبا لذاته لزم اشتراك جميع الجواهر
في وجوب الوجود لذاتها ضرورة اشتراكها في معنى الجوهرية وان
كان ممكنا لزم ان لا يكون واجبا لذاته وان كانت كالجواهر فهو
تسليم المطلوب فيقال لا نسلم انه اذا كان واجبا لذاته لزم اشتراك
جميع الجواهر في وجوب الوجود ولا يلزم ان الاشتراك في
الجوهرية يقتضي الاشتراك في جميع الصفات التي يجب لكل
منهما ويمتنع عليه ويجوز له وكذلك يقال لا نسلم انه اذا لم يكن
كالجواهر كان تسليما للمطلوب وذلك انه اذا قيل حي لا كالاحياء
وعالم لا كالعلماء وقادر لا كالقادرين ولا يلزم من ذلك نفي هذه
الصفات ولا اثبات خصائص المخلوقات فمن قال هو جوهر
وفسره اما بالمتحيز واما بالقائم بذاته واما بما هو موجود لا
في موضوع لم نسلم ان الجواهر متماثلة بل نقول ينقسم الواجب
وممكن كما ينقسم الحي والعليم الى هذا وهذا فاذا قال اذا كان
متحيزا فالمتحيزات متماثلة لزم كان هذا مصادرة على المطلوب
لانه نفى كونه جسما بناء على نفي الجوهر ونفي الجوهر بناء على نفي
المتحيز والمتحيز هو الجسم او الجوهر والجسم فيكون قد جعل
الشيء مقدمة في اثبات نفسه وهذه هي المصادرة قال الآمدي